2020

تقرير التطورات النقدية والمصرفية

الربع الثالث 2020م

وكالة الأبحاث والشئون الدولية

مؤسسة النقد العربي السعودي
Saudi Arabian Monetary Authority

جدول المحتويات

الجزء	رقم الصفحة
الملخص التنفيذي	3
أولًا: السياسة النقدية	4
1-1 معدل العائد والاحتياطي القانوني	4
1-2 أسعار الفائدة	4
ثانيًا: التطورات النقدية	4
2-1 عرض النقود	4
2-2 القاعدة النقدية	5
ثالثًا: تطورات المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي	5
3-1 الأصول الاحتياطية	6
رابعًا: تطورات النشاط المصرفي	6
4-1 الودائع المصرفية	6
4-2 موجودات ومطلوبات المصارف التجارية	6
4-3 الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية	6
4-4 مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام	7
4-5 الاحتياطيات ورأس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية	9
4-6 مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي	9
خامسًا: القطاع الخارجي	10
سادسًا: تطورات التقنية المصرفية والشمول المالي	11
سابعًا: تطورات سوق الأسهم المحلية	12
ثامنًا: صناديق الاستثمار	12
تاسعًا: التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الثالث 2020م	13

الملخص التنفيذي

قررت مؤسسة النقد خلال الربع الثالث من عام 2020م الإبقاء على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس (Reverse Repo Rate) عند 0.50 في المئة، وكذلك الإبقاء على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء (Repo Rate) عند 1.0 في المئة. واستقرت نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب عند 7.0 في المئة، وعلى الودائع الزمنية والادخارية عند 4.0 في المئة. كما استمرت المؤسسة بالحفاظ على سقف الاشتراك الأسبوعي للبنوك المحلية في أذونات المؤسسة بمقدار 3.0 مليار ريال خلال الربع الثالث من عام 2020م. وانخفض متوسط أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة أشهر (SAIBOR) في الربع الثالث من عام 2020م ليصل إلى 0.9160 في المئة.

سجّل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن3) خلال الربع الثالث من عام 2020م ارتفاعًا نسبته 1.8 في المئة، فيما انخفضت القاعدة النقدية خلال الربع الثالث من عام 2020م بنسبة بلغت نحو 0.8 في المئة مقارنةً بالربع السابق. وتشير البيانات الأولية للمركز المالي للمؤسسة إلى تسجيل إجمالي الموجودات خلال الربع الثالث من عام 2020م ارتفاعًا ليبلغ 1,822.3 مليار ريال، وسجل إجمالي الأصول الاحتياطية لمؤسسة النقد خلال الربع الثالث من عام 2020م ارتفاعًا ليبلغ 1,678.5 مليار ريال.

سجل إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الثالث من عام 2020م ارتفاعًا نسبته 2.1 في المئة مقارنةً بالربع السابق، ليبلغ نحو 1,881.1 مليار ريال. وبلغ إجمالي الموجودات والمطلوبات للمصارف التجارية بنهاية الربع الثالث من عام 2020م حوالي 2,879.7 مليار ريال، مسجلًا بذلك ارتفاعًا بنسبة 1.7 في المئة. وارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام خلال الربع الثالث من عام 2020م بنسبة بلغت نحو 2.6 في المئة لتبلغ 2,218.9 مليار ريال.

وتشير التقديرات الأولية إلى تحقيق عجز في ميزان الحساب الجاري خلال الربع الثاني من عام 2020م مقداره 67.4 مليار ريال مقارنةً بفائض مقداره 42.9 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2019م.

ارتفعت القيمة الإجمالية لعمليات نظام سريع خلال الربع الثالث من عام 2020م بنسبة 7.1 في المئة (866.7 مليار ريال) مقارنةً بالربع السابق، لتبلغ 13,147.1 مليار ريال، وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال الربع الثالث من عام 2020م ما يقارب 450.5 مليون عملية بإجمالي سحوبات نقدية قدرها 158.8 مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات مدى.

سجل المؤشر العام لأسعار الأسهم ارتفاعًا ربعيًا في نهاية الربع الثالث من عام 2020م بنسبة 14.9 في المئة ليبلغ 8,299 نقطة. وارتفع إجمالي أصول صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار في الربع الثالث من عام 2020م بنسبة 8.0 في المئة (14.5 مليار ريال) ليبلغ 196.1 مليار ريال.

أولًا: السياسة النقدية

استمرت مؤسسة النقد العربي السعودي في اتباع سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق استقرار الأسعار ودعم مختلف القطاعات الاقتصادية بما يتلاءم مع التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية ودعم المصارف المحلية للقيام بدورها التمويلي في الاقتصاد المحلي. واستمرارًا لدور المؤسسة في تفعيل أدوات السياسة النقدية وتعزيز الاستقرار المالي، قررت المؤسسة تمديد فترة برنامج تأجيل الدفعات لمدة ثلاثة أشهر إضافية حتى تاريخ 14 ديسمبر 2020م، رغبةً منها في استمرار تمكين القطاع المالي القيام بدوره في دعم القطاع الخاص وخصوصًا المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في تعزيز التعافي الاقتصادي والمحافظة على مستويات التوظيف في القطاع.

1-1 معدل العائد والاحتياطي القانوني

قررت المؤسسة خلال الربع الثالث من عام 2020م الإبقاء على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس (Reverse Repo Rate) عند 0.50 في المئة، وكذلك قررت الإبقاء على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء (Repo Rate) عند 1.0 في المئة، ويأتي ذلك استمرارًا لنهج المؤسسة في الحفاظ على الاستقرار النقدي.

وقد بلغ المتوسط اليومي لما قامت به المؤسسة من عمليات اتفاقيات إعادة الشراء نحو 88.5 مليون ريال خلال الربع الثالث من عام 2020م مقابل 723.2 مليون ريال في الربع الثاني من عام 2020م، فيما بلغ المتوسط اليومي لاتفاقيات إعادة الشراء المعاكس نحو 68.3 مليار ريال للربع الثالث من عام 2020م مقارنة بنحو 55.4 مليار ريال في الربع الثاني من عام 2020م.

وظلت نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب عند 7.0 في المئة، وعلى الودائع الزمنية والادخارية عند 4.0 في المئة.

2-1 أسعار الفائدة

استمرت المؤسسة بالحفاظ على سقف الاشتراك الأسبوعي للبنوك المحلية في أذونات المؤسسة بمقدار 3.0 مليار ريال خلال الربع الثالث من عام 2020م. وانخفض متوسط أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة أشهر (SAIBOR) في الربع الثالث من عام 2020م ليصل إلى 0.9160 في المئة. وبلغ الفارق بين متوسط أسعار الفائدة على الودائع بالريال (SAIBOR) والدولار (LIBOR) لفترة ثلاثة أشهر خلال الربع الثالث من عام 2020م نحو 66 نقطة أساس لصالح الريال، مقارنة بنحو 52 نقطة أساس في الربع الثاني من عام 2020م. أما بالنسبة لسعر صرف الريال مقابل الدولار فقد استقر عند سعره الرسمي البالغ 3.75 ريال.

ثانيًا: التطورات النقدية

1-2 عرض النقود

سجّل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن3) خلال الربع الثالث من عام 2020م ارتفاعًا نسبته 1.8 في المئة (36.5 مليار ريال) ليبلغ نحو 2,088.0 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 2.1 في المئة (42.5 مليار ريال) في الربع السابق. كما حقق ارتفاعًا سنويًا نسبته 10.6 في المئة (200.6 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم 1).

وبتحليل مكونات عرض النقود (ن3) خلال الربع الثالث من عام 2020م، يُلاحظ ارتفاع عرض النقود بتعريفه الضيق (ن1) بنسبة بلغت نحو 0.5 في المئة (6.6 مليار ريال) ليبلغ حوالي 1,431.8 مليار ريال مشكلةً ما نسبته 68.6 في المئة من إجمالي عرض النقود (ن3)، مقارنةً بارتفاع نسبته 4.4 في المئة (60.1 مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته 11.8 في المئة (150.7 مليار ريال) مقارنةً بالربع

المقابل من العام السابق. أما عرض النقود (ن2) فقد سجل خلال الربع الثالث من عام 2020م ارتفاعًا نسبته 0.8 في المئة (14.1 مليار ريال) ليبلغ نحو 1,882.9 مليار ريال مشكلةً ما نسبته 90.2 في المئة من إجمالي عرض النقود (ن3) مقارنة بارتفاع نسبته 2.4 في المئة (43.3 مليار ريال) في الربع السابق، وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته 10.0 في المئة (171.3 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

2-2 القاعدة النقدية

انخفضت القاعدة النقدية خلال الربع الثالث من عام 2020م بنسبة 0.8 في المئة (2.7 مليار ريال) لتبلغ 351.5 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 4.0 في المئة (13.6 مليار ريال) في الربع السابق، وحققت ارتفاعًا سنويًا نسبته 9.2 في المئة (29.6 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وبتحليل مكونات القاعدة النقدية، يلاحظ أن الودائع لدى المؤسسة في الربع الثالث من عام 2020م ارتفعت بنسبة 1.8 في المئة (2.0 مليار ريال) لتبلغ نحو 115.5 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 5.0 في المئة (5.4 مليار ريال) في الربع السابق، وسجلت ارتفاعًا سنويًا نسبته 11.0 في المئة (11.4 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. بينما سجل النقد في الصندوق انخفاضًا نسبته 9.7 في المئة (3.1 مليار ريال) ليبلغ نحو 29.1 مليار ريال، مقارنةً بانخفاض نسبته 5.6 في المئة (1.9 مليار ريال) في الربع السابق، وسجل انخفاضًا سنويًا نسبته 2.0 في المئة (0.6 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. كما انخفض النقد المتداول خارج المصارف بنسبة 0.8 في المئة (1.7 مليار ريال) ليبلغ نحو 206.9 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 5.1 في المئة (10.0 مليار ريال) في الربع السابق. وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته 9.9 في المئة (18.7 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

ثالثًا: تطورات المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي

تشير البيانات الأولية للمركز المالي للمؤسسة إلى تسجيل إجمالي الموجودات خلال الربع الثالث من عام 2020م ارتفاعًا بنسبة 0.9 في المئة ليبلغ نحو 1,822.3 مليار ريال. وحقق إجمالي الودائع بالعملة المحلية لجهات أجنبية خلال الربع الثالث من عام 2020م ارتفاعًا طفيفًا نسبته 0.3 في المئة ليبلغ نحو 9.7 مليار ريال، مقارنةً بانخفاض نسبته 21.2 في المئة خلال الربع السابق، كما سجل انخفاضًا سنويًا نسبته 26.6 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

رسم بياني رقم 1: عرض النقود

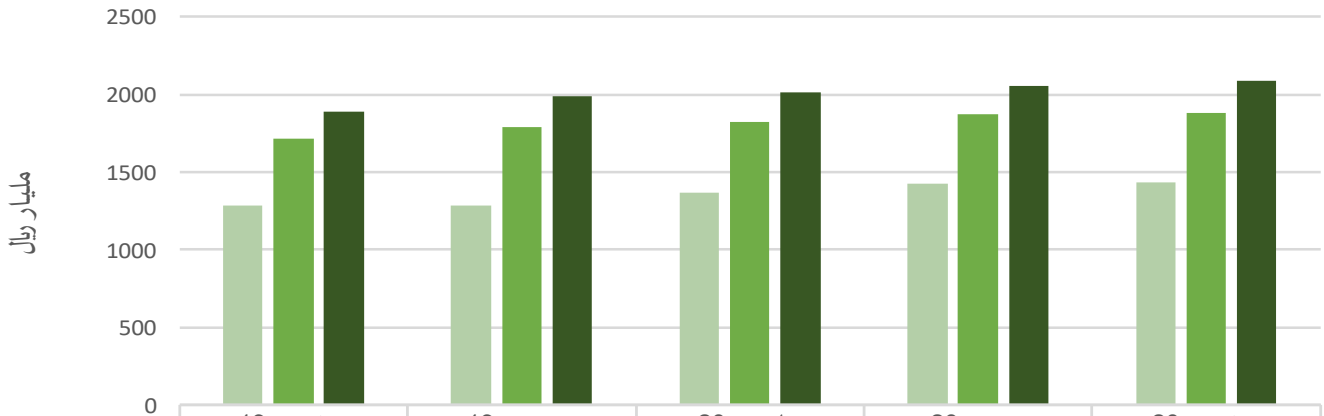

	سبتمبر - 19	ديسمبر - 19	مارس - 20	يونيو - 20	سبتمبر - 20
عرض النقود ن1	1,281.2	1,288.3	1,365.1	1,425.2	1,431.8
عرض النقود ن2	1,711.5	1,790.0	1,825.4	1,868.7	1,882.9
عرض النقود ن3	1,887.5	1,985.1	2,009.0	2,051.6	2,088.0

3-1 الأصول الاحتياطية

سجل إجمالي الأصول الاحتياطية لمؤسسة النقد خلال الربع الثالث من عام 2020م ارتفاعًا ليبلغ 1,678.5 مليار ريال. وبتحليل مكونات إجمالي الأصول الاحتياطية خلال الربع الثالث من عام 2020م مقارنةً بالربع السابق، ارتفع وضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي ليبلغ نحو 12.2 مليار ريال، وارتفعت الاستثمارات في الأوراق المالية في الخارج لتبلغ 1,053.8 مليار ريال وارتفع رصيد حقوق السحب الخاصة ليبلغ 30.7 مليار ريال، في حين انخفض النقد الأجنبي والودائع في الخارج لتبلغ 580.2 مليار ريال، واستقر احتياطي الذهب عند 1.6 مليار ريال.

رابعًا: تطورات النشاط المصرفي

4-1 الودائع المصرفية

سجل إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الثالث من عام 2020م ارتفاعًا نسبته 2.1 في المئة (38.1 مليار ريال) ليبلغ نحو 1,881.1 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 1.8 في المئة (32.5 مليار ريال) خلال الربع السابق، وشهد ارتفاعًا سنويًا نسبته 10.7 في المئة (181.8 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وبتحليل مكونات الودائع حسب النوع خلال الربع الثالث من عام 2020م، يتضح ارتفاع الودائع تحت الطلب بنسبة 0.7 في المئة (8.3 مليار ريال) لتبلغ نحو 1,224.9 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 4.3 في المئة (50.1 مليار ريال) خلال الربع السابق، وحققت الودائع تحت الطلب ارتفاعًا سنويًا نسبته 12.1 في المئة (132.0 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. كما ارتفعت الودائع الزمنية والادخارية بنسبة 1.7 في المئة (7.5 مليار ريال) لتبلغ 451.0 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 3.7 في المئة (16.8 مليار ريال) خلال الربع السابق، في حين حققت ارتفاعًا سنويًا نسبته 4.8 في المئة (20.7 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وسجلت الودائع الأخرى شبه النقدية ارتفاعًا بنسبة 12.2 في المئة (22.3 مليار ريال) لتبلغ 205.2 مليار ريال مقارنة بانخفاض نسبته 0.4 في المئة (0.8 مليار ريال) خلال الربع السابق، فيما حققت ارتفاعًا سنويًا نسبته 16.6 في المئة (29.2 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم 2).

4-2 موجودات ومطلوبات المصارف التجارية

بلغ إجمالي الموجودات والمطلوبات للمصارف التجارية بنهاية الربع الثالث من عام 2020م حوالي 2,879.7 مليار ريال، مسجلًا بذلك ارتفاعًا بنسبة 1.7 في المئة (47.8 مليار ريال)، مقابل ارتفاع نسبته 4.0 في المئة (107.8 مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته 14.9 في المئة (373.3 مليار ريال).

4-3 الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية

سجل إجمالي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الثالث من عام 2020م انخفاضًا نسبته 5.4 في المئة (15.1 مليار ريال) لتبلغ حوالي 264.6 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 8.8 في المئة (22.7 مليار ريال) خلال الربع السابق، وشهد ارتفاعًا سنويًا نسبته 11.3 في المئة (26.8 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق، وشكلت الأصول الأجنبية للمصارف التجارية بنهاية الربع الثالث من عام 2020م ما نسبته 9.2 في المئة من إجمالي أصول المصارف التجارية مقارنةً بما نسبته 9.9 في المئة في نهاية الربع السابق. وسجلت المطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الثالث من عام 2020م انخفاضًا نسبته 6.3 في المئة (11.1 مليار ريال) لتبلغ حوالي 164.5 مليار ريال، مقارنةً بانخفاض نسبته 5.3 في المئة (9.9 مليار ريال) خلال الربع السابق. وسجلت انخفاضًا سنويًا نسبته 0.4 في المئة

(0.7 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق، مشكلةً بذلك ما نسبته 5.7 في المئة من إجمالي مطلوبات المصارف التجارية مقارنةً بما نسبته 6.2 في المئة في نهاية الربع السابق. وبذلك، انخفض صافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية بنهاية الربع الثالث من عام 2020م بنسبة 3.8 في المئة (4.0 مليار ريال) ليبلغ 100.2 مليار ريال مقارنةً بارتفاع نسبته 45.6 في المئة (32.6 مليار ريال) خلال الربع السابق. وشهد صافي الأصول الأجنبية للمصارف ارتفاعًا سنويًا نسبته 37.9 في المئة (27.5 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم 3).

4-4 مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام (ويشمل الحكومي وشبه الحكومي) خلال الربع الثالث من عام 2020م بنسبة 2.6 في المئة (56.5 مليار ريال) لتبلغ 2,218.9 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 2.9 في المئة (61.9 مليار ريال) في الربع السابق، وسجلت ارتفاعًا سنويًا بنسبة 15.2 في المئة (293.0 مليار ريال). وارتفعت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام من إجمالي الودائع المصرفية إلى 118.0 في المئة مقارنة بنسبة 117.3 في المئة في نهاية الربع السابق.

1-4-4 مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص خلال الربع الثالث من عام 2020م بنسبة 3.1 في المئة (51.9 مليار ريال) لتبلغ نحو 1,723.8 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 2.4 في المئة (38.9 مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجلت ارتفاعًا سنويًا نسبته 15.0 في المئة (224.8 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. كما ارتفعت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع المصرفية بنهاية الربع الثالث من عام 2020م إلى 91.6 في المئة، مقارنة بنسبة 90.7 في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم 4).

2-4-4 مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام خلال الربع الثالث من عام 2020م بنسبة 0.9 في المئة (4.6 مليار ريال) لتبلغ حوالي 495.1 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 4.9 في المئة (23.0 مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجلت ارتفاعًا سنويًا نسبته 16.0 في المئة (68.2

رسم بياني رقم 2: الودائع المصرفية حسب النوع

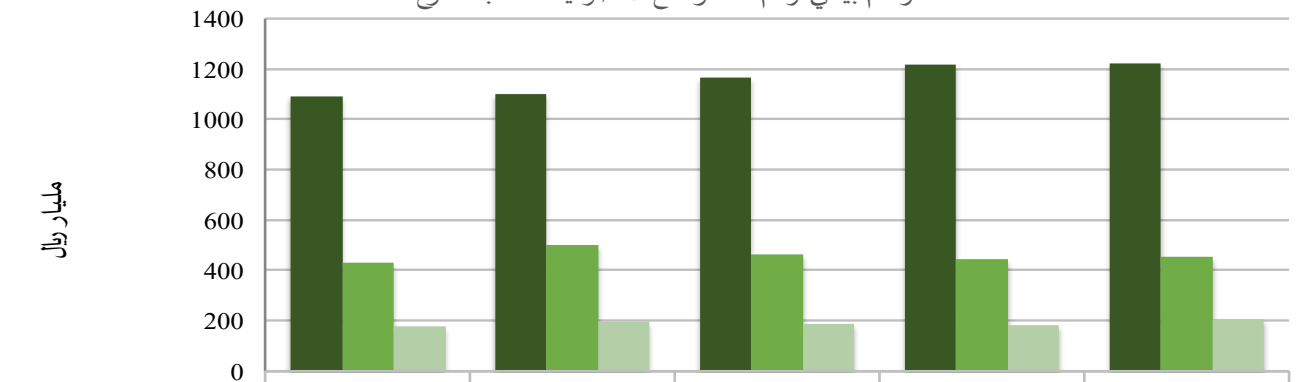

	سبتمبر-19	ديسمبر-19	مارس-20	يونيو-20	سبتمبر-20
الودائع تحت الطلب	1,093.0	1,099.2	1,166.5	1,216.6	1,224.9
الودائع الزمنية والإدخارية	430.4	501.7	460.3	443.5	451.0
الودائع الأخرى شبه النقدية	175.9	195.2	183.7	182.8	205.2

مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. فيما انخفضت نسبة إجمالي مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام إلى إجمالي الودائع المصرفية في نهاية الربع الثالث من عام 2020م إلى حوالي 26.3 في المئة مقارنة بنسبة 26.6 في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم 4).

4-4-3 الائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي

بتحليل الائتمان المصرفي الممنوح للأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثالث من عام 2020م، يلاحظ ارتفاع الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع الماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية بنسبة 4.1 في المئة (2.7 مليار ريال)، ولقطاع التجارة بنسبة 0.8 في المئة (2.5 مليار ريال)، ولقطاع البناء والتشييد بنسبة 0.6 في المئة (0.6 مليار ريال)، ولقطاع الخدمات بنسبة 0.7 في المئة (0.7 مليار ريال)، وللقطاعات الأخرى بنسبة 7.2 في المئة (54.3 مليار ريال)، وللقطاع الحكومي وشبه الحكومي بنسبة 5.8 في المئة (3.6 مليار ريال)، ولقطاع التمويل بنسبة 2.9 في المئة (1.2 مليار ريال). في حين انخفض الائتمان الممنوح لقطاع الزراعة وصيد الأسماك على أساس ربعي بنسبة 8.8 في المئة (1.5 مليار ريال)، ولقطاع التعدين والمناجم بنسبة 12.5 في المئة (3.0 مليار ريال)، ولقطاع الصناعة والإنتاج بنسبة 1.1 في المئة (1.9 مليار ريال)، ولقطاع النقل والاتصالات بنسبة 0.7 في المئة (0.3 مليار ريال).

وبتحليل الائتمان المصرفي حسب الآجال خلال الربع الثالث من عام 2020م مقارنة بالربع السابق، فقد حقق الائتمان المصرفي طويل الأجل ارتفاعًا نسبته 6.3 في المئة (44.5 مليار ريال) ليبلغ نحو 756.5 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 3.1 في المئة (21.6 مليار ريال) خلال الربع السابق، وشهد الائتمان المصرفي متوسط الأجل ارتفاعًا نسبته 7.4 في المئة (18.1 مليار ريال) ليبلغ 261.4 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 2.0 في المئة (4.9 مليار ريال) خلال الربع السابق، بينما شهد الائتمان المصرفي قصير الأجل انخفاضًا نسبته 0.5 في المئة (3.7 مليار ريال) ليبلغ 713.0 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 3.2 في المئة (22.1 مليار ريال) في الربع السابق.

رسم بياني رقم 3: الأصول والمطلوبات وصافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية

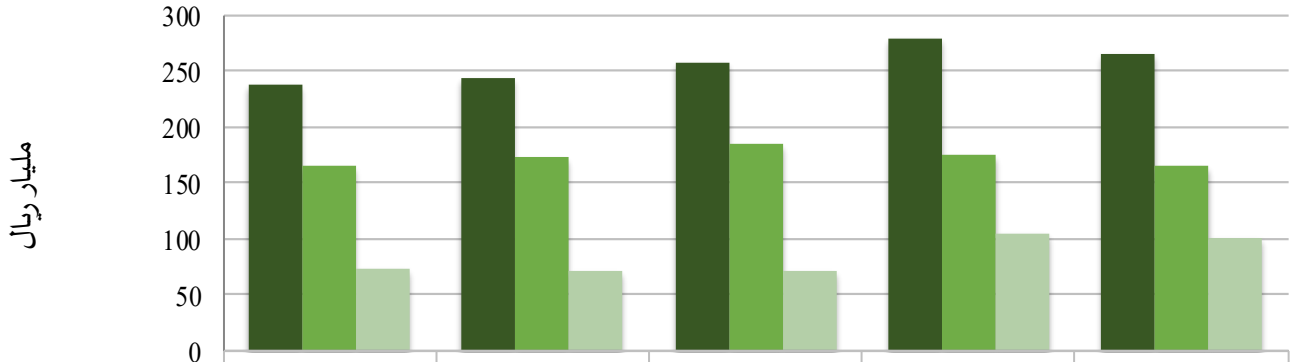

	سبتمبر - 19	ديسمبر - 19	مارس - 20	يونيو - 20	سبتمبر - 20
الأصول الأجنبية	237.8	243.6	257.0	279.7	264.6
المطلوبات الأجنبية	165.2	173.2	185.5	175.6	164.5
صافي الأصول الأجنبية	72.6	70.5	71.6	104.2	100.2

4-5 الاحتياطيات ورأس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية

انخفض رأس مال واحتياطيات المصارف التجارية خلال الربع الثالث من عام 2020م بنسبة 0.9 في المئة (3.6 مليار ريال) ليبلغ حوالي 375.9 مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته 2.3 في المئة (8.5 مليار ريال) في الربع السابق، وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته 9.0 في المئة (30.9 مليار ريال) مقارنةً في الربع المقابل من العام السابق. وانخفضت نسبة رأس مال واحتياطيات المصارف التجارية إلى إجمالي الودائع المصرفية في نهاية الربع الثالث من عام 2020م إلى 20.0 في المئة مقارنة بما نسبته 20.6 في المئة في الربع السابق. وبلغت أرباح المصارف التجارية في الربع الثالث من عام 2020م حوالي 13.0 مليار ريال مقارنة بنحو 1.4 مليار ريال في الربع السابق، أي بارتفاع نسبته 808.0 في المئة (11.5 مليار ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته 89.2 في المئة (11.8 مليار ريال) خلال الربع السابق.

وانخفض عدد فروع المصارف التجارية العاملة في المملكة ليبلغ 2,036 فرعًا في نهاية الربع الثالث من عام 2020م، أي بانخفاض قدره 28 فرعًا مقارنة بالربع السابق، وانخفاض بمقدار 35 فرعًا مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

4-6 مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

4-6-1 مشتريات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

انخفض إجمالي مشتريات المصارف التجارية من النقد الأجنبي خلال الربع الثالث من عام 2020م بنسبة 12.1 في المئة (91.7 مليار ريال) ليبلغ حوالي 665.1 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 15.2 في المئة (135.5 مليار ريال) خلال الربع السابق. وسجل انخفاضًا سنويًا نسبته 27.8 في المئة (256.7 مليار ريال)، وبمقارنة إجمالي المشتريات من المصارف المحلية بالربع السابق يلاحظ انخفاضه بنسبة 46.2 في المئة (54.9 مليار ريال)، وكذلك انخفضت المشتريات من مؤسسة النقد بنسبة 24.2 في المئة (46.0 مليار ريال). في حين ارتفعت المشتريات من مصادر أخرى بنسبة 2.9 في المئة (0.4 مليار ريال)، وارتفعت المشتريات من المصارف الخارجية بنسبة 2.4 في المئة (7.8 مليار ريال)، وارتفعت المشتريات من العملاء بنسبة 1.1 في المئة (1.1 مليار ريال) (رسم بياني رقم 5).

رسم بياني رقم4: مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام

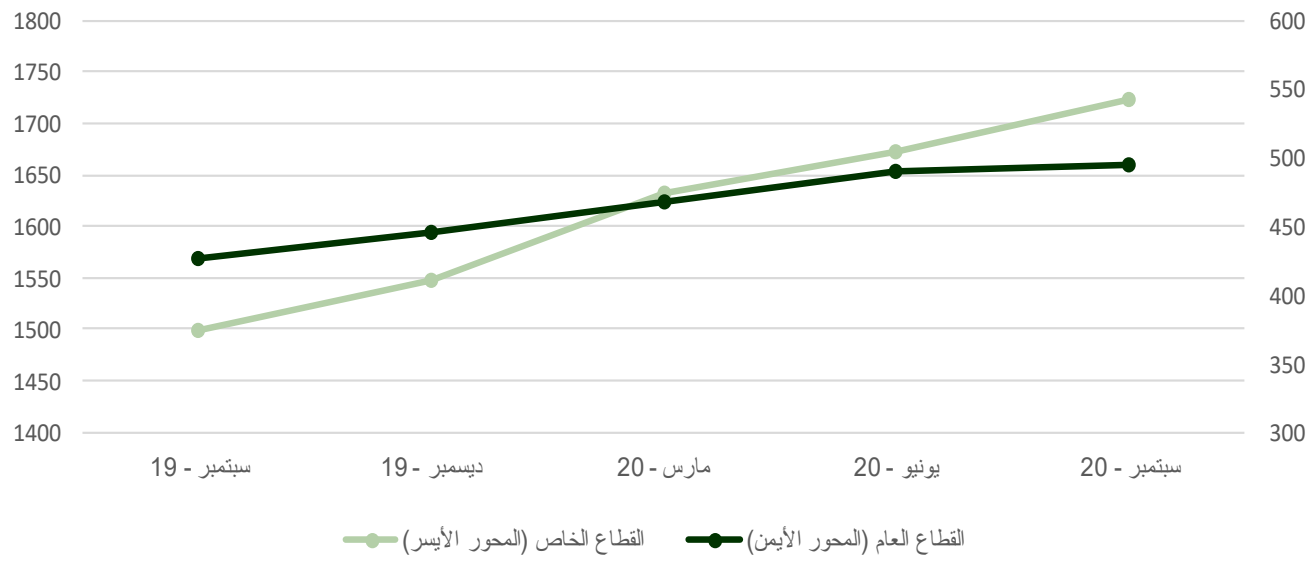

4-6-2 مبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

انخفض إجمالي مبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي خلال الربع الثالث من عام 2020م بنسبة 4.6 في المئة (30.9 مليار ريال) ليبلغ نحو 642.7 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 16.0 في المئة (128.0 مليار ريال) خلال الربع السابق. وسجلت المبيعات انخفاضًا سنويًا نسبته 23.7 في المئة (199.8 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وبمقارنة إجمالي مبيعات المصارف من النقد الأجنبي بالربع السابق يلاحظ انخفاض المبيعات لمؤسسة النقد بنسبة 22.3 في المئة (0.4 مليار ريال)، والمبيعات لعملاء آخرين في المملكة بنسبة 2.6 في المئة (6.3 مليار ريال)، والمبيعات للمصارف المحلية بنسبة 30.7 في المئة (30.5 مليار ريال)، والمبيعات لجهات حكومية بنسبة 55.0 في المئة (1.1 مليار ريال). في حين ارتفعت المبيعات لمصارف خارج المملكة بنسبة 0.9 في المئة (2.3 مليار ريال)، والمبيعات للوزارات والبلديات بنسبة 1,188.1 في المئة (0.9 مليار ريال)، والمبيعات المنسوبة لأغراض محددة (السفر إلى الخارج، التحويلات الشخصية، مقاولون أجانب، وتمويل الواردات والاستثمارات الخارجية) بنسبة 5.2 في المئة (4.2 مليار ريال) (رسم بياني رقم 5).

خامسًا: القطاع الخارجي

التجارة الخارجية

انخفضت قيمة الصادرات في الربع الثاني من عام 2020م بنسبة 53.6 في المئة لتبلغ نحو 117.1 مليار ريال مقارنةً بنحو 252.6 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2019م، حيث انخفضت قيمة الصادرات النفطية بنحو 61.8 في المئة لتبلغ 74.8 مليار ريال، وانخفضت الصادرات الأخرى بنحو 25.5 في المئة (تشمل إعادة التصدير) لتبلغ 42.3 مليار ريال. فيما انخفضت قيمة الواردات (سيف) في الربع الثاني من عام 2020م بنسبة 22.8 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من عام 2019م لتبلغ نحو 117.1 مليار ريال.

ميزان المدفوعات

5-1 الحساب الجاري

تشير التقديرات الأولية إلى تحقيق عجز في ميزان الحساب الجاري خلال الربع الثاني من عام 2020م مقداره 67.4 مليار ريال مقارنةً بفائض مقداره 42.9 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2019م. ويعود ذلك إلى تسجيل عجز في ميزان السلع والخدمات قدره 37.6 مليار ريال مقارنةً بفائض قدره 65.0 مليار في الربع المقابل من عام 2019م، حيث سجل ميزان السلع فائضًا قدره 10.3 مليار ريال بالرغم من انخفاض الصادرات السلعية بنسبة 53.6 في المئة لتبلغ 117.1 مليار ريال مقارنةً بحوالي 252.6 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2019م، وانخفضت الواردات السلعية (فوب) بنسبة 23.1 في المئة لتبلغ 106.9 مليار ريال مقارنة بنحو 139.0 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2019م. فيما تحسن عجز حساب الخدمات من 48.7 مليار ريال في الربع الثاني من عام 2019م إلى 47.9 مليار ريال في الربع الثاني من عام 2020م. وقد سجل صافي ميزان الدخل الأولي في الربع الثاني من عام 2020م فائضاً بمبلغ 4.1 مليار ريال مقارنة بفائض بحوالي 12.6 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق، وانخفض عجز حساب الدخل الثانوي بنسبة 2.1 في المئة ليصل إلى حوالي 33.9 مليار ريال مقابل 34.7 مليار ريال في الربع الثاني من العام السابق.

5-2: الحساب الرأسمالي

سجل بند الحساب الرأسمالي خلال الربع الثاني من عام 2020م تدفقًا للخارج بقيمة 1.3 مليار ريال مقابل تدفق للخارج بنحو 1.2 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

5-3: الحساب المالي

سجل صافي الاستثمارات المباشرة خلال الربع الثاني من عام 2020م انخفاضًا بقيمة 6.4 مليار ريال، وذلك بسبب انخفاض قيمة صافي حيازة الأصول المالية في الخارج بمبلغ 2.8 مليار ريال، وارتفاع قيمة صافي تحمّل الخصوم في الداخل والتي قدرت بحوالي 3.5 مليار ريال. وارتفع صافي استثمارات الحافظة بمبلغ 13.5 مليار ريال، مقابل انخفاض بمبلغ 71.2 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. وارتفع صافي الاستثمارات الأخرى بمبلغ 24.3 مليار ريال، مقابل ارتفاع بمبلغ 62.7 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. وسجل صافي الأصول الاحتياطية انخفاضًا بمبلغ 97.3 مليار ريال في الربع الثاني من عام 2020م مقابل ارتفاع بمبلغ 53.2 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق، حيث انخفضت الأصول الاحتياطية الأخرى بمبلغ 99.1 مليار ريال (الناتج من انخفاض بند عملة وودائع بمبلغ 9.1 مليار ريال وانخفاض بند الاستثمار في الأوراق المالية بمبلغ 90.0 مليار ريال) مقابل ارتفاع بمبلغ 51.0 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

سادسًا: تطورات التقنية المصرفية والشمول المالي

6-1 نظام سريع

ارتفعت القيمة الإجمالية لعمليات نظام سريع خلال الربع الثالث من عام 2020م بنسبة 7.1 في المئة (866.7 مليار ريال) لتبلغ 13,147.1 مليار ريال، وبلغ مجموع قيم المدفوعات المفردة 12,300.7 مليار ريال، في حين بلغ مجموع المدفوعات المجمعة حوالي 838.7 مليار ريال. وبلغ مجموع مدفوعات العملاء نحو 2,000.3 مليار ريال، بارتفاع نسبته 3.8 في المئة عن الربع السابق. وبلغ إجمالي قيمة المدفوعات ما بين المصارف 11,139.1 مليار ريال، بارتفاع نسبته 7.7 في المئة عن الربع السابق.

6-2 مدى

بلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال الربع الثالث من عام 2020م ما يقارب 450.5 مليون عملية بإجمالي سحوبات نقدية قدرها 158.8 مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات مدى. وبلغ إجمالي العمليات المنفذة

رسم بياني رقم 5: مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الاجنبي

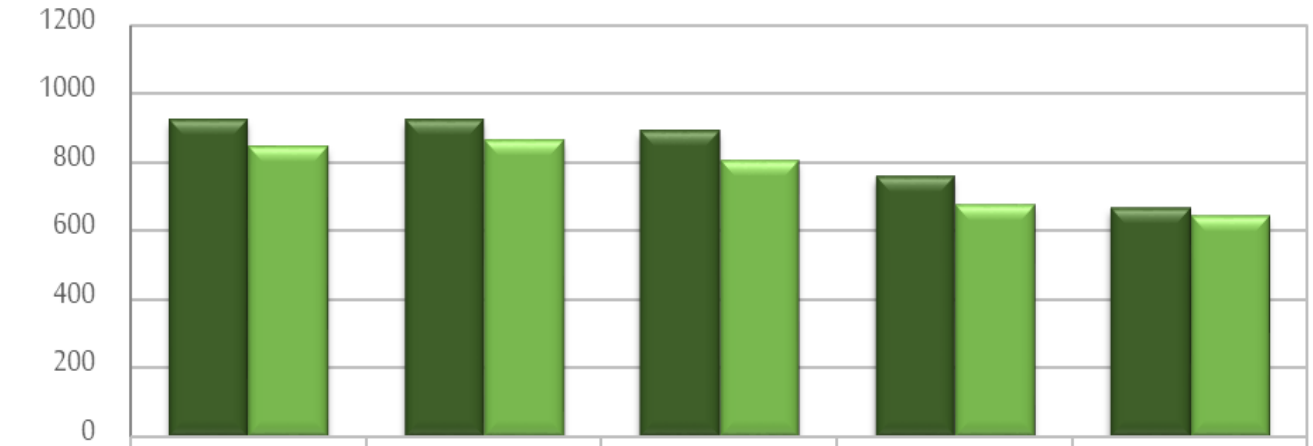

	سبتمبر - 19	ديسمبر - 19	مارس - 20	يونيو - 20	سبتمبر - 20
مشتريات	921.8	924.2	892.3	756.8	665.1
مبيعات	842.6	863.6	801.7	673.7	642.7

من خلال أجهزة نقاط البيع خلال الربع الثالث من عام 2020م نحو 828.8 مليون عملية بإجمالي مبيعات قدرها 95.9 مليار ريال. كما بلغ إجمالي عدد أجهزة الصرف الآلي حوالي 18.6 ألف جهاز في نهاية الربع الثالث من عام 2020م، وبلغ عدد بطاقات الصرف الآلي المصدرة من المصارف المحلية نحو 33.2 مليون بطاقة. فيما بلغ عدد أجهزة نقاط البيع في نهاية الربع الثالث من عام 2020م حوالي 614.3 ألف جهاز.

3-6 المقاصة

وبالنسبة لإحصاءات المقاصة للربع الثالث من عام 2020م، فقد بلغ عدد الشيكات المقدمة من غرف المقاصة (صادرة وواردة) حوالي 553.8 ألف شيكًا بقيمة إجمالية بلغت 77.0 مليار ريال، وبلغ عدد شيكات الأفراد والمؤسسات نحو 479.4 ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت 45.5 مليار ريال، فيما بلغ عدد الشيكات بين المصارف حوالي 74.4 ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت 31.5 مليار ريال.

سابعًا: تطورات سوق الأسهم المحلية

حقق المؤشر العام لأسعار الأسهم ارتفاعًا ربعيًا في نهاية الربع الثالث من عام 2020م بنسبة 14.9 في المئة ليبلغ 8,299 نقطة، مقارنةً بارتفاع نسبته 11.0 في المئة في الربع السابق، وحقق ارتفاعًا سنويًا نسبته 2.6 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وارتفع عدد الأسهم المتداولة في الربع الثالث من عام 2020م بنسبة 41.6 في المئة ليبلغ حوالي 23.6 مليار سهم، مقارنةً بارتفاع نسبته 41.0 في المئة خلال الربع السابق. وحقق عدد الأسهم المتداولة ارتفاعًا سنويًا نسبته 207.6 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من عام 2019م. فيما انخفضت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة خلال الربع الثالث من عام 2020م بنسبة 4.2 في المئة لتبلغ نحو 529.3 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 102.4 في المئة خلال الربع السابق، وسجلت ارتفاعًا سنويًا نسبته 153.7 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

في المقابل، ارتفعت القيمة السوقية للأسهم بنهاية الربع الثالث من عام 2020م بنسبة 10.9 في المئة لتبلغ 9.1 مليار ريال مقارنةً بارتفاع بلغت نسبته 8.9 في المئة في نهاية الربع السابق، وحققت القيمة السوقية للأسهم ارتفاعًا سنويًا بنسبة 378.4 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وسجل إجمالي عدد الصفقات المنفذة خلال الربع الثالث من عام 2020م ارتفاعًا نسبته 60.2 في المئة ليبلغ حوالي 21.5 مليون صفقة، مقارنةً بارتفاع نسبته 10.2 في المئة في الربع السابق، وسجل عدد الصفقات ارتفاعًا سنويًا نسبته 221.1 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم 6).

ثامنًا: صناديق الاستثمار

ارتفع إجمالي أصول صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار في الربع الثالث من عام 2020م بنسبة 8.0 في المئة (14.5 مليار ريال) ليبلغ 196.1 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 3.9 في المئة (6.8 مليار ريال) في الربع السابق. في حين حقق ارتفاعًا سنويًا نسبته 42.9 في المئة (58.8 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وبتحليل إجمالي صناديق الاستثمار، يلاحظ ارتفاع الأصول المحلية في الربع الثالث من عام 2020م بنسبة 4.9 في المئة (6.9 مليار ريال) لتبلغ 148.8 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 9.4 في المئة (12.2 مليار ريال) في الربع السابق، وحققت الأصول المحلية ارتفاعًا سنويًا نسبته 31.3 في المئة (35.5 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وسجلت الأصول الأجنبية خلال الربع الثالث من عام 2020م ارتفاعًا نسبته 19.0 في المئة (7.5 مليار ريال) لتبلغ 47.3 مليار ريال، مقارنةً بانخفاض نسبته 11.9 في المئة (5.4 مليار ريال) في الربع السابق، وسجلت ارتفاعًا سنويًا نسبته 97.3 في المئة (23.3 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وارتفع عدد المشتركين في الصناديق الاستثمارية في الربع الثالث من عام 2020م بنسبة 2.3 في المئة (8.1 ألف مشترك) ليبلغ نحو 358.6 ألف مشترك، مقارنةً بارتفاع نسبته 3.2 في المئة (10.8 ألف مشترك) في الربع السابق، وسجل عدد المشتركين ارتفاعًا سنويًا نسبته 7.6 في المئة (25.3 ألف مشترك) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. أمّا بالنسبة لعدد الصناديق العاملة فقد ارتفع عددها بصندوقين ليستقر عند 255 صندوق في الربع الثالث من عام 2020م مقارنةً بالربع السابق.

تاسعًا: التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الثالث من عام 2020م

- أكدت المؤسسة على جميع المؤسسات المالية الخاضعة لإشرافها بضرورة تطوير وتفعيل عمل إدارة العناية بالعميل حرصًا على سرعة معالجة الشكاوى الواردة بكفاءة وجودة عالية حفظًا لحقوق العملاء.
- أصدرت المؤسسة مبادئ الالتزام للبنوك والمصارف التجارية العاملة في المملكة والتي تهدف إلى تفعيل الأدوار الرقابية وتعزيز الممارسات السليمة في المؤسسات المصرفية.
- أكدت المؤسسة على البنوك والمصارف العاملة في المملكة ومزودي خدمات الدفع وشركة المدفوعات السعودية على ضرورة الاستعداد لتلقي طلبات تركيب وسائل الدفع الإلكتروني لكافة أنشطة قطاع التجزئة، بهدف تعزيز الدفع الإلكتروني وتقليل التعامل النقدي ومكافحة التستر التجاري عن طريق الإلزام التدريجي لقطاع التجزئة بتوفير وسائل الدفع الإلكتروني.
- أكدت المؤسسة على البنوك والمصارف على إتاحة خدمة إصدار الوثائق والتحقق من صحتها إلكترونيًا مع أهمية تضمين الوثائق مما يؤكد سرية المعلومات ومسؤولية حاملها بالمحافظة عليها، حرصًا على تطوير القطاع المالي ومواكبته لأحدث التقنيات الرقمية.
- قامت المؤسسة بإصدار دليل مكافحة الاحتيال المالي في البنوك والمصارف العاملة في المملكة والذي يهدف إلى مساعدة البنوك في وضع الحد الأدنى من الإجراءات والسياسات لمكافحة حالات الاحتيال المالي التي تتعرض لها البنوك أو عملائها.
- قامت المؤسسة بتحديث قواعد الإفصاح للمنتجات التمويلية والادخارية الهادفة إلى تحديد الحد الأدنى من المعلومات التي يجب على البنوك وشركات التمويل الإفصاح عنها في قنوات التواصل الخاصة بهم.

رسم بياني رقم 6: مؤشر سوق الأسهم

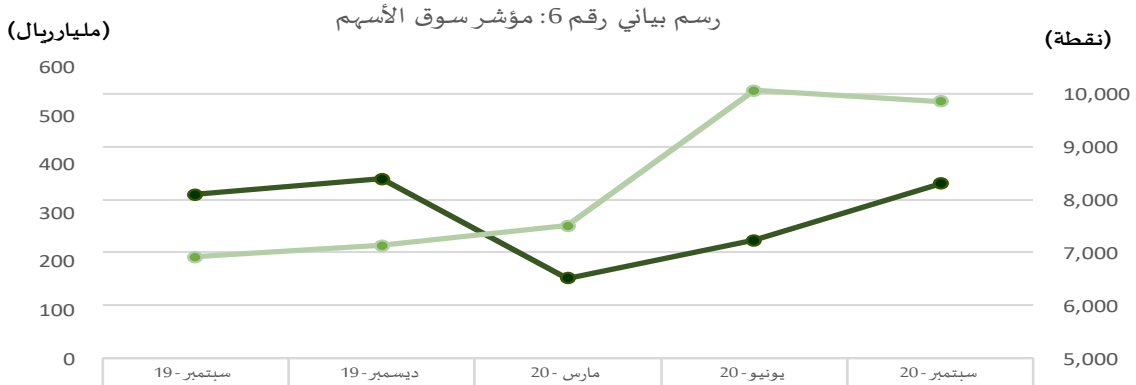

	سبتمبر - 19	ديسمبر - 19	مارس - 20	يونيو - 20	سبتمبر - 20
مؤشر سوق الأسهم	8,092	8,389	6,505	7,224	8,299
قيمة الأسهم المتداولة	208.6	232.5	272.9	552.3	529.3

المصدر: تداول، وهيئة السوق المالية.

مؤسسة النقد العربي السعودي

Saudi Arabian Monetary Authority

لا إله إلا الله وحده